

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، نُبَارِكُ انتخَابِكَ رَئِيساً لَلْجَمْعِيَةِ الْعَامَةِ مُتَمَنِينَ لَكَ التَّوْفِيقَ فِي عَمَلِكَ..

اصحابُ الْجَلَالَةِ وَالْفَخَامَةِ وَالسَّمَوِّ وَالْمَعَالِي،

السَيِّدَاتِ وَالسَّادَةِ،

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

اقفُ امامكم اليوم مُثَلًّا عن العراق -الدولة المؤسسة في الأمم المتحدة- وعن شعبه الضارب في عمق التاريخ، الى حضارات اور وسومر وبابل وآشور، أعرق الحضارات التي عرفتها البشرية.

نجتمع اليوم، وما زلنا نواجه التحديات الصحية الناتجة عن وباء كوفيد19، كما لم تنزل قضايا العنف والإرهاب وتحديات التنمية المستدامة وتغيّر المناخ تُمثل تحديات خطيرة تتطلب منا حلولاً جديدة.

هذه التحديات تؤكد من جديد ان للأمم المتحدة والمنظمات الدولية دور أساسي في تنسيق المواقف لمواجهة التحديات.. وأن الأوان لنواجه الاخطار معاً، واجتماعنا هذا العام يُمثل فرصة للتعاون والاتفاق على خارطة طريق للمستقبل.

في العراق، اتخذت الحكومة العديد من التدابير الصحية اللازمة للسيطرة على الوباء رغم محدودية البنى التحتية الصحية التي شهدت دماراً واسعاً جراء الحروب التي مر بها البلد خلال الفترات الماضية... اذ تمكنا من زيادة قابلية المؤسسات الحكومية في تقديم العلاج والوقاية، وكان العراق من أوائل الدول التي انضمت الى مبادرة "كوفاكس" لتوفير اللقاحات لمواطنينا والمقيمين الأجانب.

وفي هذه المناسبة، نُعرب عن بالغ تقديرنا حكومةً وشعباً للمنظمات الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية على جهودها في دعم العراق للتصدي لهذا الوباء.

السيد الرئيس ... الحُضور الكرام،

لقد عَصفت بالعراق وشعبه على مدى الأربعين سنةً الماضية على الاقل، الحُروب والحِصار والاضطهاد وحملات الإبادة والأنفال والمقابر الجماعية واستخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة وتجنيف الأهوار واستباحة الإرهاب لمُدُننا.

نَجحنا بتجاوز هذه المآسي الرهيبة، وتمكنا من تحرير مُدُننا من دَنسِ داعش وحِماية العالم من جرائمه، ببسالة قواتنا المُسلحة من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة وبدعم التحالف الدولي وجيراننا واصدقائنا، والدور الكبير للمرجعية الدينية في النجف الاشرف التي حشدت قوى الشعب في هذه المواجهة المصيرية.

كما تواصل قواتنا المُسلحة بحزم عملياتها للقضاء على ما تبقى من الخلايا الإرهابية التي تُهدد أمن العراق والمنطقة والعالم.. اذ لا يُمكن ان نستخف بخطورة الإرهاب، ونُجزم ان التهاون او الانشغال بالصراعات في منطقتنا سيكون متنفساً لعودة تلك المجاميع الظلامية وتهديد شعوبنا وامنا.

اذ لا خيار لنا الا التعاون والتكاتف في مواجهة ظاهرة الارهاب الدولي والجماعات الداعمة له ومكافحة تمويله، ومعالجة آثاره الخطيرة وانصاف ضحاياه، وضمان عدم تكرار المآسي الرهيبة.

ويقوم واجبنا الآن في أعمار المُدن المُحررة وإعادة النازحين الى ديارهم، وقد حققنا تقدماً في ذلك، ونتطلع إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي في إعادة إعمار المناطق المحررة من الارهاب، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة وتعزيز القدرات في إعادة بناء البنى التحتية في البلد بما يسهم في عودة الحياة الطبيعية الكريمة لمواطنينا.

وأشير في هذا السياق، الى إقرار العراق قانون الناجيات الايزيديات لإنصاف هذه الشريحة التي تعرضت لأبشع أنواع الاضطهاد والاستغلال على يد داعش، ويشمل أيضاً النساء من باقي المكونات.

السيدات والسادة،

ان ظاهرة الفساد هي الأخرى تُهدد أمن واستقرار العالم اجمع، فهي تُغذي العنف والإرهاب.. ويواجه بلدنا ظاهرة الفساد بسبب الارث الخطير من الحروب والنزاعات والعنف التي بددت الكثير من موارد بلدنا وحرمت العراقيين من التمتع بخيرات بلدهم.

ولذا فإن مكافحة الفساد تُمثل للعراق اليوم معركة وطنية، لن يصلح وضع البلد قبل الانتصار فيها.. تركزت هذه المعركة على الحد من منابع الفساد واغلاق منافذه.. والعمل على استرداد ما تم نهبه وتهديبه من اموال يُستخدم جزء كبير منه لإدامة العنف والفوضى في البلد.. فلا خيار امامنا الا الانتصار في هذه المعركة.

والتزاماً بمكافحة الفساد، انضم العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2000 واتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010، ونعمل على تبني

مشروع قانون لاسترداد الأموال المنهوبة، كما نظمت الحكومة مؤتمراً من أجل تنسيق الجهد لتحقيق ذلك.

ومن هنا، أدعو الأصدقاء في المجتمع الدولي لمساعدتنا في الكشف واسترداد أموال الفساد المهزبة من العراق.. إذ إن تحقيق ذلك سيكون خطوة حاسمة في ردع الفساد.. ونجدد دعوتنا لتشكيل تحالف دولي لمحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة، على غرار التحالف الدولي ضد الإرهاب.. إذ لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بإنهاء الفساد بوصفه اقتصاداً سياسياً للعنف والإرهاب.. فالفساد والإرهاب مترابطان ومتلازمان ومتخادمان، ويُديم أحدهما الآخر.

السيد الرئيس.. الحضور الكرام،

يواجه كوكبنا خطراً وجودياً، يتجسدُ امامنا في التغيرات المناخية الحادة التي تُهدد مستقبل أجيالنا القادمة.. قد نختلفُ سياساً، ولكن علينا ان نتحدَّ معاً في مواجهة التغير المناخي، فهو خطر يُهدد الجميع.

ويمر بلدنا العراق، بظروف مناخية صعبة من التصحر وشحة في الموارد المائية جعلت البلد خامس أكثر البلدان هشاشة اتجاه التغيرات المناخية وفق التقرير السادس للتوقعات البيئية العالمية لمنطقة غرب آسيا.

لقد انضم العراق لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 واتفاقية باريس لسنة 2015، ونعملُ على تبني إستراتيجية تستهدفُ حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة بحلول عام 2030، وتم وضع وثيقة المُساهمات الوطنية لتوجيه التحوّل الاقتصادي وإرساء مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل سيسهمُ في استقطاب فرص استثمارية جديدة في العراق، وتوفيرُ مشاركة أكبر للقطاع الخاص في مجال التعامل مع تغيّر المناخ.

علينا أنعاش وادي الرافدين... فهذه المنطقة من الأرض كان يُطلق عليها ارض السواد وجنات عدن لشدة خضرتها وارضها الخصبة، والعراق بموقعه الجغرافي في قلب المنطقة، وتنوعه البيئي حيث النخيل والاهوار وجبال كردستان، يُمكنه ان يكون مُطلقاً لجمع دول الشرق الأوسط بيئياً، وهذا يتطلبُ الدعم الدولي بمُختلف مجالاته لمُساندة جهود العراق وتمكينه في تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

فأزمة المناخ لا تُميز او تستثني بلدٍ دون آخر، والتكثيف معها وتحميمُ اضرارها لن ينجح عبر خطوات فردية، ولن يُسلم بلدٍ يعتقدُ ان اجراءاته كفيلاً لحمايته من مخاطر المناخ من دون إجراءات مُماثلة لجيرانه ومنطقته والعالم ككل، فالعواصف الرملية وشحة المياه وارتفاع درجات الحرارة والتصحر مخاطرٌ عابرة للحدود لن تُعالج الا

بالتنسيق وتخطيط دولي مُشترك عال المستوى يدمج الخطط الوطنية والاقليمية والدولية مع بعضها البعض.

السيدات والسادة..

يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط التي عانت وتُعاني من حروب ونزاعات مُستحكمة جراء انهيار منظومتها الأمنية والسياسية على الأقل مُنذ أربعين عاماً تقريباً وكان غيابُ العراق عن دوره الطبيعي في المنطقة أحد أسباب فقدان الاستقرار الاقليمي.

وفي ظل ذلك، تبني العراق سياسة متوازنة تركزُ على دعم الحوار وتخفيف التوترات والبناء على المشتركات.. اذ تؤكد الحاجة لمنظومة جديدة تستندُ على التعاون والترابط الاقتصادي بين دول المنطقة وبمشاركة المجتمع الدولي، وتُستجيبُ للتحديات المشتركة من الإرهاب والتطرف وتقلبات الأوضاع الاقتصادية وعدم التمكن من توفير فرص عمل للأعداد المتنامية من شبابنا، وأيضاً التداعيات الخطيرة للمتغيرات المناخية.

وانطلاقاً من ذلك، نظمت الحكومة العراقية مؤتمرُ بغداد للتعاون والشراكة، لنؤكد أن العراق الذي كان عنواناً للتنازع يُريده نقطة تلاقي مصلحة شعوب ودول المنطقة، وان نجاح مساعي إحلال السلام لن يتم من دون العراق.. العراق الآمن والمستقر بسيادة كاملة، وإعادته لدوره المحوري في المنطقة، وهذا يستدعي دعماً إقليمياً ودولياً وإنهاء تناقضات وصراعات الآخرين على أرضنا.

ونشيرُ أيضاً الى ان استمرار الازمة السورية وتداعياتها الإنسانية الرهيبة للشعب السوري باتت غير مقبول، ونذكر ان بؤر خطيرة للإرهاب تنشطُ باستمرار وتعتاشُ على ديمومة هذه الازمة، وتهدد بلدنا وكل المنطقة... وقد آن الاوان لتحركٍ جاد لإنهاء مُعاناة السوريين يستندُ الى احترام حقهم في السلام والحرية، واستئصال بؤر الإرهاب النشطة هناك.

ويؤكد العراق موقفه بضرورة إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، فلا يُمكن ان يستتب السلام في المنطقة بدون إقرار وتلبية كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة.

كما ان استمرار الحرب في اليمن وتداعياتها الامنية والانسانية مبعث قلق يستدعي التوصل لحل يُحقق الامن والسلام لمواطنيه ولدول المنطقة.

السيد الرئيس ... الحضور الكرام

في الشهر المقبل ينتظرُ العراق استحقاقَ وطني مفصليّ يتمثلُ في الانتخابات المبكرة، استجابةً لحراك شعبي وإجماع وطني واسع على الحاجة لإصلاحات جذرية وعقد سياسي واجتماعي جديد يُعالج مكامن الخلل في منظومة الحكم، ويضمّن الحكم الرشيد... فهي انتخابات مصيرية ستكون لها تبعاتٌ على العراق وكل المنطقة.

وتجري هذه الانتخابات وشعبنا يُحيي مسيرة راجلة نحو كربلاء الحسين عليه السلام، تتجسدُ فيها أروع القيم الإنسانية النبيلة في الإصلاح والسلام ورفض الظلم والاستبداد وطلب العيش بكرامة، ويحدوهم الأمل مُتمسكين بالإرادة الصلبة في الحفاظ على الوطن والمضي في طريق الإصلاح ومكافحة الفساد والحق في حياة حرة كريمة.

ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة، فإن إعادة ثقة العراقيين في الانتخابات وضمّان المشاركة الواسعة بالنسبة لنا الان يُمثل أولويةً قصوى، فقد تم إقرار قانون انتخابي جديد أكثر عدلاً وتمثيلاً، ومفوضية انتخابات جديدة، ووفرت الحكومة لها احتياجاتها لتنظيم الاقتراع، وتم تبني "مُدونة السلوك الانتخابي" من أجل إنجاح الانتخابات لتكون المسار السلمي للإصلاح عبر برلمان وحكومة يستندان بحق الى حكم الشعب بدون قيمومة أو تلاعب.. إذ ان أحد أسباب الاحتقان السياسي في البلد يعود إلى مكامن الخلل وغياب الثقة الشعبية في العمليات الانتخابية السابقة.

وفي هذا الصدد.. أتقدم بالشكر الى الدول التي ساهمت باعتماد قرار مجلس الامن ٢٥٧٦ الخاص بدعم العملية الانتخابية في العراق، والى الامانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الاوربي لدورهما في تسهيل ارسال المراقبين الدوليين لضمّان اعلى مستويات الشفافية، ولبعثة الأمم المتحدة في العراق لما بذلته من جهودٍ في تقديم الدعم الانتخابي.

أيها الأعزاء،

إن العراق هو مثال حي للتنوع والتعايش الإنساني العميق في التاريخ، وشعبنا يشعر بقوة التنوع والتعايش الراسخة في جذوره، ويدركُ ان الأمم تقوى عندما يكون احترام التنوع معياراً لتقافتها.

لهم سهكويهوه، سلاوم بو هاولاتياني نازيز، و هيوادارم به هاوكارى ويهكريزى رووبهرووى نهركهكانى نهم قوناغه بينهوه بو چهسپاندى نازدى ودادپهروهرى و ريشهكيشكردى توندرهوى و جياكارى و پاراستنى ناشتى و بيكهوهژيان.

ولهذا أختمُ حديثي بالقول اننا شركاء في هذا الكوكب، وشركاء في التطلّعات وفي المخاوف، وفي القيم الإنسانية، نحتاجُ أن نشعر ونقف مع بعضنا لإيقاف التدهور

البيني، وتجنّب الحروب والصراعات، اذ ان الاستجابة لذلك أفضل هبة نمناها  
لمُستقبل اجيالنا القادمة.

أشكركم سيادة الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.